الفصل الثالث

الصادق والسفين المضطرب !

لم يكن أحدٌ مستعداً لفاجعة رحيل الإمام الصديق بذلك السيناريو، بيد أنها إرادة الله الذي له ما أعطى وله ما أخذ.

لفّ الحزن بيت السيد الصادق زمناً طويلاً، وتروي السيدة سارا إنها حينما جاءت عروساً في فبراير ١٩٦٣م أي بعد أكثر من عام على وفاة الإمام الصديق وجدت أن غرفة الإمام الصديق التي صارت غرفة العروسين الجديدين، وجدتها كما كانت يوم وفاته، لم يدخلها أحد حتى أن آخر مائدة «صينية» طعام فيها كانت في محلها، وكانت كل أغراض الإمام الصديق وملابسه في مكانها لم تمس، ولم يقدر أحد على مسها حتى لتنظف وتحضّر للقادمة الجديدة، فكان منظراً محزناً لها هي التي لم تحضر وفاة خالها الحبيب إذ كانت بأمريكا، ثم ها هي تواجه بمنظر يذكرها بيوم الرحيل الأليم.

وقد لفّ المشهد الوطني حزنٌ من نوع آخر، فقد تحدث الجميع عن ركود المعارضة بغياب الصديق عن الساحة، ومع مر الزمان اضطر الصادق أن يتقلد زمام المبادرة لسد الفراغ الذي خلفته وفاة أبيه، ويقف هو أمام فوهة المدفع! يقود سفيناً في بحر مضطرب.

مبايعة الإمام الهادي وتكوين مجلس الإمام

كان الإمام الصديق كما ذكرنا في وصيته قد أوصى أن يدير مجلسٌ خماسي شئون الأنصار حتى يتاح جو من الحرية يسمح للأنصار باختيار إمامهم بالشورى. هذه الوصية التي تلاها الإمام الصديق على ابنه كانت محضورة من قبل جمع غفير بعض منهم كبار الأنصار.

ويروي السيد أمين التوم، وقد كان معتقلا بجوبا لدى وفاة الإمام الصديق، إنهم لما عادوا تساءلوا عن كيفية عقد الإمامة بعد الصديق وتماسك أسرة المهدي بعد انتقاله (فقالوا لنا إن وصية الإمام الصديق قبل وفاته عن الإمامة من بعده كانت تدعو إلى

استشارة الأنصار وكبار آل المهدي والأخذ بما يرون عن اختيار الإمام، وعملاً بهذه الوصية وقبل أن يوارى جثمان الإمام الصديق الثرى تجمع نحو من مائة من كبار الأنصار وكتبوا وثيقة وقعوا عليها جميعهم بأسمائهم يقترحون فيها اختيار السيد الصادق المهدي إماما للأنصار خلفاً لوالده العظيم، وسلموا الوثيقة كما قالوا للسيد يحي المهدي، ولكن اجتماعاً من كبار آل المهدي قاده السيد عبد الله الفاضل المهدي وحضره السادة الهادي ويحي وأحمد والصادق المهدي عقد تلك الليلة أخذ باقتراح تقدم به السيد عبد الله الفاضل المهدي يقضي بإعلان السيد الهادي إماما للأنصار. ولم يقل أحد منهم إن مذكرة كبار الأنصار عرضت على ذلك الاجتماع أم لم تعرض)[1].

سألت السيد الصادق عن هذه المذكرة[2] فأكد علمه بها وقال إنه علم أن كل قادة كيان الأنصار وأصدقاء الإمام عبد الرحمن من قادة الحزب وقعوا فيها أمثال الأمير محمد عبد الرحمن نقد الله وعبد الله عبد الرحمن نقدالله، والسيد عبد الرحمن النور وغيرهم، لكنه أكد أنها لم تعرض على المجلس لا من قبل السيد يحي ولا سواه، ولا هو ذكرها، أي ببساطة تم إهمالها تماماً.

حينما اشتد المرض على الإمام الصديق كان السيد عبد الله الفاضل متجهاً إلى موسكو لعمل تجاري، وفي الطريق كان في ترانزيت بروما، حينما علم بوفاة الإمام الصديق، وعُمل له ترتيب للعودة بسرعة فعاد فوراً للسودان وحضر الاجتماع الأول للمجلس الخماسي الذي كان رئيساً له بحسب الوصية[3].

وأول ما قام به السيد عبد الله الفاضل لدى عودته هو تكسير الوصية. والحقيقة أن الإمام الصديق وقد أوصى بأن يكون اختيار الإمام بقرار وشورى الأنصار، جعل الأمر في يد مجلس ما كان ممكناً أن ينفذ تلك الوصية. ففكرة اختيار الإمام بالشورى واختيار الأنصار فكرة حداثية مائة بالمائة، وتعتبر راديكالية قياساً للطريقة التي كانت تدار بها

(١) أمين التوم، مرجع سابق ص ٢٠٤

(٢) إفادة شفهية من الحبيب الإمام حول ما رواه المرحوم السيد أمين التوم بشأن المذكرة، في ٨ أكتوبر ٢٠١١م

(٣) شهادة الحبيب الإمام الصادق المهدي على العصر في قناة الجزيرة، الحلقة الخامسة

شئون الأنصار القائمة على (الإشارة)، بينما المجلس الخماسي، باستثناء الصادق، كان تقليدي الهوى، محافظاً بدرجة فارس![1]

دعا السيد عبد الله المجلس لاجتماع في منزل السيد الهادي بودنوباوي وهو منزل ابنته السيدة رقية عبد الله الفاضل المهدي. وكان جثمان الإمام الصديق لم يوار في داخل قبة الإمام المهدي بعد، ولأن السيد أحمد كان غائباً في سفر فقد حضر المجلس أربعة. وأدير الاجتماع بشكل مزّق وصية الإمام الصديق إرباً.

لم يكن السيد عبد الله مرشحا كإمام أصلاً، فقد كان دور الإمام عبد الرحمن التأسيسي قد أطغى بيته على بقية آل المهدي في منطق الوراثة، وتم تأكيد هذا المعنى بخلافة الصديق له مع أن السيد عبد الله كان أكبر منه سناً وسبقه في العمل مع عمه الإمام عبد الرحمن المهدي الذي كان وكيلاً له[2]. ولكن السيد عبد الله بدأ الاجتماع بالقول: وصية

(١) يروي المستر غراهام توماس انطباعاته مثلاً عن الإمام الهادي وصهره السيد عبد الله الفاضل فقد كان الإمام الهادي متزوجاً من ابنته السيدة رقية، يقول بعد وصفه للقائه بالسيد الهادي وترتيب لقاءات له في الخرطوم: (كان صاحبنا رجلاً مخلصاً ومتحمساً وشديد التقى والورع، وأنا أعتقد أنه أكثر أبناء السيد الكبير تديناً، لكنه بدا لي محافظاً جداً، وتقليدياً في تناوله للأمور،..، وكان شديد التأثر بـ«حَمِيه» السيد عبد الله الفاضل الذي كانت تخامره طموحات ملوكية). توماس، سابق ص ١٠٥-١٠٦

(٢) في الحقيقة يروي الدكتور فيصل عبد الرحمن علي طه أنه جاء وقت كان للسيد عبد الله طموحات بالإمامة وخلافة الإمام عبد الرحمن، ويورد أن أحد الأسباب الخمسة التي ذكرها لفض تحالف السيد عبد الرحمن مع جماعة الأشقاء بزعامة السيد إسماعيل الأزهري والسيد يحي الفضلي في نوفمبر ١٩٤٣م وكان ابن أخيه السيد عبد الله الفاضل المهدي من رموزها، هو قلقه (من الطموحات الشخصية لعبد الله الفاضل المهدي الذي كان يسعى لخلافة السيد عبد الرحمن في إمامة الأنصار ويستخدم المؤتمر كقاعدة لتقوية مركزه) وقال فيصل إن الإمام أصدر توجيهاً لابن أخيه حينها بالاستقالة من لجنة المؤتمر عقب استقالة السيد إبراهيم أحمد وجماعته (وهي الجماعة المنافسة للأشقاء وكان مندرجاً فيها منافس السيد عبد الله داخل الأسرة السيد محمد الخليفة شريف)، ويقول دكتور فيصل إن حركة إقصاء السيد عبد الله أو الحد من طموحاته واستبداله بالسيد الصديق المهدي قد بدأت منذ أغسطس ١٩٤١م وكان يتزعمها (غريمه) السيد محمد الخليفة شريف ويؤيده السيد يعقوب الحلو وبعض شيوخ وشباب الأنصار. انظر فيصل، الحركة السياسية، سابق ص ١٧٥-١٧٧. =

الإمام الصديق على العين والرأس، لكن لا نستطيع أن ننتظر حتى يختار الأنصار، لأن عادة السودانيين أن يخلفوا سلف الزعيم مباشرة بعد موته، ويتوقع منا الجميع أن نفعل ذلك الآن.

وأغفل السيد عبد الله أي ذكر لمواقف كبار الأنصار الذين كان يمكن استصحاب رأيهم أو الدعوة لاجتماع موسع، وجعل الأمر كأنه اختيار بين أربعتهم يقومون به بحسب ما يرون. ونحن لا نعلم يقيناً، لكن غالب الظن أن السيد يحي، وهو صهره كذلك[1]، قد عرض عليه الوثيقة باعتباره كبير المجلس الخماسي ورئيسه.

قال السيد عبد الله بعد تأكيده على ضرورة اختيار الإمام فوراً: بالنسبة للخلافة فأنا شخصياً لا أريدها. وخاطب السيد يحي بالقول: أما أنت يا يحي فمع وجود أخوك الأكبر لا يمكن تكون عايزها. فالحكاية هي بين الهادي والصادق.

وقال السيد الصادق: *لقد وضح لي أن الثلاثة في موقف واحد، وحتى لو جاء أحمد لكان موقفهم تعزز، الحقيقة أن الإمام الصديق جعل وصيته في أيدٍ لا تريد تنفيذها، والأسوأ من ذلك أن النظام حينها يؤيد هذا الخط، وأي خلاف سوف يؤدي لشق يستفيد منه أعداء الكيان، ومجموعة الأنصار التي تحركت لم تحسن التصرف لأنه كان الأولى بهم طلب حضور اجتماع المجلس الخماسي بدلاً عن تسليم المذكرة للسيد يحي. وأنا من ناحية لم أكن راغباً في الإمامة، ولكن كان يهمني تأكيد المعاني في الوصية والموقف السياسي الوطني، لذلك بادرت بالقول: الأسهل أن انقاد أنا لعمي، وإنني مستعد لأؤيد السيد الهادي ليكون إماما بشرطين: الأول أن نعلن الوصية ومحتواها ونبرر لماذا خالفناها فمن المهم أن تكون دستوراً في اختيار القيادة في الكيان في مقبل الأيام. والثاني*

= الشاهد أنه مع مر الأيام ابتعد الإمام عبد الرحمن عن جماعة الأشقاء الذين ناصبوه العداء واتجهوا نحو السيد علي الميرغني ونحو أحضان الحكومة المصرية مطالبين بالاتحاد مع مصر، برغم نشأتهم الاستقلالية في كنف الإمام عبد الرحمن المهدي، وبالتالي فقد السيد عبد الله سنده السياسي تماماً داخل حزب الأمة الذي تكون لاحقاً تحت هيمنة جماعة السيد إبراهيم أحمد. كل هذا بالطبع قلل من فرص تطلعه للزعامة. للاطلاع على تجريف موقع السيد عبد الله داخل الكيان يمكن الرجوع لانتخابات المكتب السياسي في ديسمبر عام ١٩٦٤م، حيث فشل في دخول المكتب بنيله ١٤ صوتاً فقط. انظر كتاب (قضية الانشقاق في حزب الأمة بالوثائق).

(١) السيد يحي رحمه الله كان متزوجاً من السيدة وفاء عبد الله الفاضل المهدي.

هو ألا يتغير خط الإمام الصديق السياسي[1].

ووافق المجلس يومها على هذين الشرطين، أما الشرط الأول فقد أعطيت للصادق الكلمة يوم التشييع وخطب في الناس معلناً الوصية ومشيراً للظروف الصعبة التي أودت بهم لتغييرها واختيار السيد الهادي إماماً، كما طبع نص الوصية ووزع على الحضور. وأما الشرط الثاني، فقد امتحنته الأيام التالية كما سوف نفصّل.

تلك الوصية كانت الدافع الأول للصادق أن يسعى لمأسسة الشورى داخل كيان الأنصار وتحويلها لمنظمة ديمقراطية كما سوف نبين في الأجزاء اللاحقة. وربما لهذا قال السيد الصادق في حلقة أعدت لخمسينية الإمام الصديق[2] وقد سألته المذيعة: ماذا فعلتم لتنفيذ تلك الوصية؟ فقال لها للأسف لم نستطع تنفيذها، حرصنا على إبقاء المعاني ولكن ليس المباني!

وكتب المرحوم أمين التوم معلقاً على ما حدث بأن الطريقة المثلى لتنفيذ الوصية كانت استدعاء وكلاء الإمام في كل أنحاء السودان إلى اجتماع مغلق ويشترك معهم كبار الأنصار الذين وقعوا على وثيقة اختيار السيد الصادق وغيرهم إضافة لكبار آل المهدي ليقرروا جميعاً من هو الإمام الجديد «ولكن شيئاً من هذا لم يحدث، وبقي في النفوس ما كان يدعو إلى حالة من القلق على وحدة بيت الإمام المهدي وتماسكه، ومن الخوف من الشتات لا في هذا البيت العظيم وحده، ولكن على الوحدة الوطنية التي كانت في أرفع مستوياتها بقيادة الصديق»[3].

وهكذا تقلد الإمام الهادي إمامة الأنصار وبايعه السيد الصادق عن طيب خاطر، ومثلما كتب الدكتور الفاتح عبد الله عبد السلام الأستاذ السابق للعلوم السياسية بجامعة الخرطوم، والذي كانت رسالة الماجستير خاصته حول الانشقاقات في حزب الأمة، فإن الصادق لم يذكر أبداً وفي قمة الخلاف الذي حدث في الستينات اعتراضه على إمامية الإمام الهادي[4]. وثبّت هذه الحقيقة أيضاً المرحوم أمين التوم الذي أشار إلى «زهد

(١) أخذت هذه الشهادة لغرض تدوين السيرة الحالية في أكتوبر ٢٠١١م

(٢) كان ذلك في حلقة (مساء الخير) بفضائية النيل الأزرق مساء يوم الأحد ٢ أكتوبر ٢٠١١م

(٣) نفسه ٢٠٤-٢٠٥

(٤) الفاتح، مرجع سابق

الصادق آنذاك في الإمامة واتجاهه إلى القيادة السياسية لا الدينية ومكانها في تجمع الأنصار كان حزب الأمة»[1]. والحق أقول، ظل الصادق زاهداً في الإمامة حتى حينما فرضت عليه فرضاً في ديسمبر ٢٠٠٢م، وهذا ما سوف نقصه تفصيلاً لاحقاً بإذن الله، في الجزء الرابع من كتاب الأوراق.

تم الاتفاق على أن يكون الإمام الهادي خليفة للإمام الصديق في خلافة الإمام عبد الرحمن المهدي، وأن يكون رئيساً لمجلس شورى تتكون عضويته من السادة الذين قدموه للبيعة (أي المجلس الخماسي أو مجلس الوصية بحسب الاصطلاح)، وأن يجري التعامل بين الجميع بأسلوب الشورى، وأن توزع الاختصاصات في مجالات العمل المختلفة ليتمكن القائمون بالأمر من حسم قضايا الرأي جماعياً عن طريق الشورى، وليتمكنوا من تصريف الشئون المختلفة حسب الاختصاصات المتفق عليها، وقد وضعت تلك المبادئ في اتفاقية هي أولى الاتفاقيات بعد وفاة الإمام الصديق.

إطلاق سراح الساسة المعتقلين

بعد شهرين من وفاة الإمام الصديق، وفي ديسمبر ١٩٦١م كان معظم القادة السياسيين الذين اعتقلوا في يوليو ١٩٦١م والمشار إليهم في الفصل الثاني، قد أصيبوا بعلل وأمراض، وقرروا أن يصعدوا المعارضة بالدخول في إضراب عن الطعام، انتهى بإطلاق سراحهم في ٢٨/ ١/ ١٩٦٢م، وحاولت الأحزاب المعارضة الاحتفال بهم ولكن الحكومة منعت الحفل فانصاعوا لها، ذلك أنه وكما قال الدكتور حاج موسى فإن وفاة الإمام الصديق بالنسبة للمعارضة كانت خسارة فادحة أصابتها بهزة عنيفة. أما القادم فكان أسوأ، ودعونا نتابع مشهد الاحتفال بالاستقلال الذي كان أول مسمار دق في نعش العمل الجبهوي ذي الشنة والرنة.

خطاب الاستقلال ١٩٦٢

كان الجميع قد اتفقوا على أن يسيروا في الخط الذي سار فيه الإمام الصديق، واجتمع مجلس الجبهة الوطنية المتحدة والذي يمثل جميع الاتجاهات السياسية: الوطني الاتحادي، الأخوان المسلمون، الشيوعيون، المستقلون، اجتمعوا بالسيد الإمام الهادي

(١) أمين التوم، سابق ص ٢٠٥

وأعضاء مجلس الشورى وهم السادة: عبد الله الفاضل المهدي - يحي المهدي - أحمد المهدي والصادق المهدي. وتدارسوا الأمر وقرروا أن يسير الخط السياسي في اتجاهه دون التواء.

كان الاحتفال بالعيد السادس لاستقلال السودان على الأبواب فتقرر أن تحتفل المعارضة احتفالاً كبيراً بذلك العيد وأن يلقي السيد الإمام الهادي خطاباً جامعاً قوياً يؤكد فيه صلابة موقف المعارضة وإدانتها للحكم القائم إدانة شاملة كاملة، وناقش المجتمعون الخطوط العريضة للخطاب ثم كونوا لجنة من السادة: محجوب محمد صالح، وعثمان خالد، ونصر الدين السيد، والصادق المهدي لتضع نص الخطاب؛ واجتمع هؤلاء ووضعوا النص للسيد الإمام الهادي في نهاية ديسمبر ليقرأه مساء أول يناير ١٩٦٢ في احتفال المعارضة بالاستقلال.

وفي الاحتفال كان خطاب الإمام الهادي مخففاً في معناه ومعارضته، فثار رجال المعارضة وعقدوا اجتماعاً في آخر ليل ذلك اليوم بمنزل السيد ميرغني حمزة، ودعوا السيد الصادق المهدي لذلك الاجتماع لبيان الأسباب التي دعت لذلك التغيير في الموقف، بينما هو نفسه لم يعلم من الأمر شيئاً وشعر بحرج عظيم، وكان هذا أول ظهور لاختلاف في درجة معارضة النظام العسكري بين الصادق وعمه.

بعدها اتضح أن هنالك عدد من كبار الشخصيات في الحزب والكيان ترى تهدئة نَفَس المعارضة للنظام، في مقابل قسم آخر كان يرى ضرورة الضغط والتصعيد للمعارضة على نهج الإمام الصديق.

مجلس الإمام الموسع

ولتسوية الخلاف حول الخط السياسي الأفضل اتفق الجميع على أن يتكون مجلس من كبار الأنصار ورجالات الحزب، وأن يكون ذلك المجلس برئاسة الإمام، وأن يحسم القضايا المهمة برأي الأغلبية إن اختلفت الآراء.

تم تكوين المجلس من السادة: الصادق المهدي، عبد الله المهدي، عبد الله نقد الله، يحي المهدي، أحمد المهدي، النفراوي عثمان، عبد الله ميرغني، حلو موسى، محمد أحمد محجوب، محمد عبد الرحمن نقد الله، عبد الرحمن النور، كمال عباس، الطيب الحلو، أمين التوم، حسن داؤد، وزين العابدين حسين. وتقرر أن يحضر اجتماعات هذا

المجلس متى ما حضر للعاصمة زعماء الأنصار في الأقاليم أمثال مصطفى قسم الباري وجيلاني قوتة وميرغني حسين زاكي الدين وأحمد محي الدين وغيرهم من الصف الأول من زعماء الأنصار بالأقاليم.

وبعد الاتفاق على كل الموضوعات المهمة دعى الإمام الهادي الأعضاء المذكورين أعلاه إلى اجتماع في بيت المهدي، وذلك في سبتمبر ١٩٦٢م، وشرح لهم الفكرة فناقشوها وأيدوها وبعد ذلك اقترح لهم أن يؤدوا القسم على الإلتزام بها والمحافظة على السرية فأدوا جميعاً القسم[١].

هذا المجلس لم تستمر أعماله طويلاً. وإن كان عقد عدة اجتماعات سرية للعمل على إحكام الاتصال بجماهير الأنصار والحزب ووضعهم على استعداد، لمواصلة رفضهم الحكم العسكري، وتنظيم الاتصال ودعمه بعناصر الطلبة والعمال والمزارعين والموظفين والفئات الأخرى للتعبير عن رفض الحكم العسكري، والتنسيق مع الأحزاب السياسية داخل وخارج الجبهة الوطنية المتحدة لمعارضة الدكتاتورية.

مؤتمر الوكلاء بالجزيرة أبا

في ١٨/ ١٢/ ١٩٦١م صدر قرار من المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتكوين لجنة التطورات الدستورية من ١٢ عضواً، وقدمت توصيات أدت إلى إجراء تعديلات على قانون الحكومة المحلية لسنة ١٩٥١م، وصدور قانون المجلس المركزي لسنة ١٩٦٢م، ومن ثم الإعلان عن إقامة نظام المجلس المركزي وانتخابات المجالس المحلية، فاتفق قادة المعارضة على مقاطعتها (ما عدا الحزب الشيوعي الذي قبل خوض تلك الانتخابات).

وكتب الإمام الهادي مذكرة قدمها للحكم العسكري نيابة عن الجبهة الوطنية ترفض المشاركة في تلك الانتخابات.

رأى السيد الصادق المهدي ضرورة تنظيم مقاطعة الانتخابات، والاتفاق على برنامج المستقبل في حالة إزالة الحكم العسكري، فاقترح على عمه إقامة مؤتمر عام لوكلاء الإمام بالجزيرة أبا فوافق، فوجه السيد الصادق الدعوة للوكلاء وانعقد المؤتمر

(١) الانشقاق في حزب الأمة بالوثائق

بموافقة السيد الإمام الهادي الذي حضر ذلك المؤتمر وافتتحه، وكان مقرر المؤتمر السيد أمين التوم.

انعقد المؤتمر في مارس ١٩٦٣م.

ونظم المؤتمر مقاطعة الانتخابات بعد أن أقر مبدأ المقاطعة، ثم بحث مشروع برنامج سياسي يتفق عليه الناس إذا أزالوا الحكم القائم، وبعد مناقشات أجمعوا على برنامج مكون من ١٤ بنداً، فرأى منظمو المؤتمر أن ذلك البرنامج ذو أهمية قصوى في تجميع المعارضين للنظام القائم حول اتجاهات محددة، ورأوا تقوية قرارات المؤتمر بأن يجتمع الصف الأول للأنصار في الخرطوم وأن يوقعوا عليه كوثيقة تاريخية وكأداة تعبئة. فتم التوقيع في ٢٦/ ٨/ ١٩٦٤م. (الوثيقة موجودة بملاحق الكتاب).

كتب السيد الصادق عن ذلك المؤتمر قائلا[١]:

(اجتمع قادة حزب الأمة والأنصار في الجزيرة أبا في مارس ١٩٦٣م، وفيه تم تجديد التصميم على مقاومة الحكم العسكري والاتفاق على برنامج سياسي جديد فحواه: السعي لإقامة دولة إسلامية يراعي التشريع فيها تطبيقاً للشريعة الإسلامية وفق اجتهاد جديد يراعي ظروف العصر، والسعي لإقامة نظام اقتصادي اشتراكي مبرأ من الإلحاد، واتخاذ سياسة خارجية عربية ذات دور توفيقي بين العروبة والصحوة الأفريقية. وتقرر أيضاً تصفية علاقات الإنتاج القديمة في الجزيرة أبا لتصير ملكاً تعاونياً للأنصار، وأن يعمم العمل الاقتصادي التعاوني بين الأنصار في كل مكان، وأن تتبنى دائرة المهدي هذا التخطيط).

يقول دكتور الفاتح عبد الله عبد السلام: (كان الانطباع الأول الذي يخرج به المرء من إعلان أبا أنه مثل ثورة حقيقية في تاريخ الحزب: خطوة الحزب التدريجية نحو علمنة ودمقرطة عملية اتخاذ القرار داخل أجهزة الحزب. حمل الإعلان بصمات الصادق المهدي وأعضاء آخرين داعين لعلمنة الحزب الذين شكلوا كتلة صماء خلفه. ومع ذلك لم تهدأ حدة النزاعات الداخلية في الطائفة فقد زادها إعلان أبا وقوداً)[٢].

(١) من ورقة ناقصة بخط الحبيب الإمام يبدو أنها كتبت في السبعينات

(٢) الفاتح عبد السلام، النزاعات في حزب الأمة، مرجع سابق

وفي الحقيقة من الصعب الاتفاق على أن إعلان أبا كان يدعو للعلمنة، خاصة مع حديثه عن تطبيق حداثي للشريعة، ولكن صحيح إنه كان خطوة في اتجاه دقرطته واتخاذ خطوات علمية مدروسة في إدارته، وهذه بالطبع تعني العلمية ولا تعني العلمنة.

وسنرى أن هذه الوثيقة اتخذت لدى الصادق مرجعاً للإصلاح المطلوب حزبياً وقومياً، ولا غرو فمثلما قال دكتور الفاتح إنها شكلت ثورة حقيقية في تاريخ الحزب.

ولكن السؤال: كيف وقّع عليها كل أولئك الموقعين، وبعضهم لم يهضم ما نادت به، بل حينما جد الجد شمر لنقض غزل الوثيقة بيديه ورجليه! اعتقد أن ثقافة التوقيع لدينا في السودان تحتاج لنظر، فالناس حينما يوقعون لا ينظرون حقيقة لخطورة الالتزام بالمكتوب الذي يمنحونه قلمهم، ثم حينما يصبح صبح التنفيذ يكون لهم بعد الخمر أمراً!

بعد صياغة وثيقة أبا في مارس، استقبل السيد الصادق ابنته الثانية (رندة) في مايو ١٩٦٣م.

الاحتفال بالاستقلال ١٩٦٤

قررت الجبهة الوطنية أن تحتفل بالاستقلال في أول يناير ١٩٦٤م كوسيلة للتعبئة ضد النظام. وفي مساء يوم ٣١/ ١٢/ ١٩٦٣م أرسلت السلطات خطاباً منعت فيه حفل الاستقبال ببيت المهدي بسبب توزيع بطاقات دعوة، كما منعت في خطاب سابق أي خطب.

اجتمع عدد من قادة الكيان في منتصف ليل ذلك اليوم ورأوا أن يبيت الإمام الهادي خارج بيت المهدي وأن يدعو ممثلي الأنصار صباح يوم ١ يناير وتكون الخطة كالتالي:

١. يحصل تجمع الأنصار في الصباح ويبلغوا بالخطوات التي تمت.

٢. يطلب من جميع المدعوين الحضور لمنطقة بودنوباوي.

٣. عند حشد الناس إذا اجتمعت جموع كبيرة من الأنصار وغيرهم يذهب الجمع لبيت المهدي وإلا تلقى على الحاضرين كلمة.

٤. تتخذ الإجراءات للقيام بالاحتفال في وقت آخر وبأسلوب آخر.

ولكن لم تسر الخطة كما يجب، بل فشل الاحتفال وكل الإجراءات البديلة، وتقرر أن يتخذ الخط المقاوم طابعاً آخر، ويسير الخط السياسي في شكل سري.

وكتب السيد الصادق المهدي في مذكرة لذلك اليوم ما يوحي بإحباط عظيم. وقال: (إننا أمام أحد مسلكين إما الموت الأدبي أو العمل الثوري)[1].

وفي هذا الوقت بدأ السيد الصادق يسعى للتنسيق مع العمال والمزارعين والطلبة، وقد كان لكل منهم ملفات ساخنة مع النظام الحاكم.

الطلبة والمزارعون والعمال

دخل الطلبة بجامعة الخرطوم وكذلك جامعة القاهرة فرع الخرطوم في مواجهات مع نظام نوفمبر منذ مذكرتهم في سبتمبر ١٩٥٩م، وتعرضوا للاعتقالات جراء ذلك، وأضربوا عدة مرات كاحتجاج على الاعتقالات أو بالتضامن مع عمال السكك الحديدية.

وفي فبراير ١٩٦١م سعى نظام عبود لتعديل قانون الجامعة للقضاء على استقلالها. وفي ٨ فبراير ١٩٦١م أضرب الطلبة عن الدراسة لمدة يومين رفضاً لذلك القانون. ورفع أساتذة الجامعة السودانيين مذكرة للحكومة وأعلن الأساتذة الأجانب كذلك استنكارهم.

وكانت الضربة القاضية لاستقلال الجامعة بإصدار مجلس الوزراء في ٥/ ١١/ ١٩٦٣م قراراً بضم الجامعة لوزارة المعارف أسوة بالسابقة المعمول بها بالجمهورية العربية المتحدة حينها. فاحتج الطلبة بمذكرة تاريخية في ٨/ ١١/ ١٩٦٣م وطالبوا بإنهاء الحكم العسكري، ثم دخلوا في إضراب مفتوح، وأطلت انقسامات من بينهم ورجع بعضهم للدراسة. وتقدم مدير الجامعة والأساتذة السودانيون باستقالات مشروطة بحسب قرار الضم، ولم يسحبوها إلا بعد أن توصلت لجنة الوساطة إلى وعد من الحكومة بمراجعة القرار.

وعلى خلفية هذه المنازلات استخدم الطلبة سلاح مهاجمة الحكام وكشف أعمالهم أثناء الندوات.

(١) نقلا عن مفكرة الحبيب السيد الصادق المهدي لسنة ١٩٦٤م

كان السيد الصادق المهدي على متابعة لصيقة بمراحل مسألة الطلبة، وتصاعد الأحداث داخل الجامعة جراء قرار ضم الجامعة لوزارة المعارف.

وبعد قيام الإضراب والانقسامات وسط الطلاب حوله كان رأيه هو ضرورة الحفاظ على وحدة الطلبة فبذل مجهوداً موحداً منه ومن قيادة الحزب الشيوعي وقيادة الأخوان المسلمون للعمل على عودة الطلبة، وكذلك ضمان تصرف الإدارة بشكل لا يستفز الطلبة، مع الشروع في ضمان استقلالية الجامعة وقيام مؤتمر وطني لحماية حرية التعليم العالي.

أما بالنسبة للمزارعين، فإن سوء الأحوال الاقتصادية الذي اجتاح منطقة خور القاش في ١٩٦٠م كان قد أدى لتقدم المزارعين بعريضة يطالبون بتعديل الشراكة في مشروع دلتا القاش، ورفع الحظر عن اتحاد المزارعين، وأضربوا لعدم استجابة النظام، ثم فاوضتهم وزارة الزراعة وأجابت بعض مطالبهم. أما مزارعو مشروع الجزيرة والمناقل فقد دخلوا في عدة إضرابات كان أنجحها إضراب ديسمبر ١٩٦٣م، وحصلوا على مكاسب شملت مزارعي القطن في جميع أنحاء البلاد بفضل تضامن اتحاد مزارعي القاش، ومزارعي جبال النوبة وطوكر معهم.

بالنسبة للعمال فقد تعرضنا آنفا لبعض المواجهات بين الحكم العسكري ونقابة عمال السكة حديد حتى إضرابهم في يوليو ١٩٦١م. وبعد حوالي عامين قدرت الحكومة أن تستفيد من الخلافات داخل العمال جراء قبول الشيوعيين خوض انتخابات المجلس المركزي لعام ١٩٦٢م، فدعت إلى مؤتمر عمالي عام يعقد في الخرطوم في يوم الجمعة ١٦/ ٨/ ١٩٦٣م، ولكن العمال تجاوزوا خلافاتهم وأصدروا قرارات جعلت الحكومة تتراجع، فأصدرت في نوفمبر ١٩٦٣م قرارات توافق على إعادة نقابة عمال السكك الحديدية، وقيام اتحاد عام للنقابات، وتعديل قانون العمل والعمال لسنة ١٩٦٠م. وتم التمهيد لإجراء انتخابات لنقابة عمال السكة حديد والاتحاد العام.

في أواخر ١٩٦٣ وأوائل ١٩٦٤م جرت عدة اجتماعات للتنسيق بين طلبة جامعة الخرطوم وبين الجبهة الوطنية (وكان يمثل حزب الأمة فيها السيد الصادق المهدي وقد تقلد رئاستها)، وذلك مع عدد من الهيئات، حيث نوقشت قضيتهم، وتم تكوين لجنة لتنسيق مؤتمر للطلبة.

ووضعت لجنة التنسيق لنفسها برنامجاً فيه القرارات التالية:

١- تأييد ما تم بالنسبة للطلبة والاشتراك في مؤتمر حماية استقلال الجامعة مع محاولة أن يكسب المؤتمر طابعاً ذا رأي وعمل في الحالة العامة.

٢- العمل على السيطرة على اتحاد المزارعين، وتكوين لجنة اختصاص لدراسة مشاكل المزارعين وتحديد الرأي فيها.

٣- بالنسبة للعمال ينظر الأمر الذي يأتون به حسب المعلومات.

٤- جمع معلومات عن الحالة المالية وعمل حشد فيها.

كان الاجتماع الثاني للجنة تنسيق مؤتمر طلبة جامعة الخرطوم بتاريخ ٢٩/ ١٢/ ١٩٦٣م، وفيه تقرر الآتي:

- مساندة المؤتمر للطلبة في مواقفهم المتعددة من قضية الجامعة.
- جمع المال اللازم لمواجهة التزامات الاتحاد.
- اعتبار قضية الجامعة جزءاً من القضية العامة.
- يطلب من كل هيئة التقدم بمقترحات للخطوات التي ترى اتخاذها.
- تكوين لجنة تتولى أعمال المؤتمر.
- تكوين جهاز نشر عاجل يتولى الطلبة والهيئات توزيع نشراته.
- مهمة المؤتمر توسيع القضية إلى أبعد الحدود والعمل على نشرها وتوضيح حقيقة المشكلة لجميع طبقات الشعب.
- دراسة مشروع كتيب بصفة عاجلة يشرح القضية شرحاً وافياً.
- دعوة الهيئات ذات الصبغة الرسمية (الأطباء- المحامين- المهندسين- العمال- المزارعين- الخريجين..الخ) لمناقشة الموضوع في جمعياتهم العمومية واتخاذ قرار في الأمر.
- إصدار بيان من المؤتمر عن القضية ويستمر المؤتمر يعمل بصفة سرية فيما يختص باجتماعاته وأشخاصه على أن تعلن أعماله.

- ضم الهيئات التي لم تضم للمؤتمر.
- توجيه نداء من الهيئات لأولياء أمور الطلبة يؤيد موقفهم.[1]

لاحقاً وفي ٢٦/ ٥/ ١٩٦٤م أعلنت نتيجة انتخابات عمال السكة حديد بشكل جعل العمال يرتابون من حدوث تزوير. كما تم تكوين لجنة تأسيسية أعلنت عن عقد مؤتمر عام للاتحاد العام لنقابات العمال في ١٥ أغسطس ١٩٦٤م، ولكن قبل يومين من التاريخ المحدد أصدر وزير الاستعلامات والعمل قرارات توقف المؤتمر وتحل اللجنة التأسيسية للاتحاد وتفيد باستمرار النقابات العمالية القائمة حتى نهاية عام ١٩٦٥م، وفي نفس اليوم (١٣/ ٨) اعتقل عدد من قادة العمال.[2].

كل هذه التطورات جعلت الوضع ثائر من جميع جوانبه ومتحفز لدى جميع أطرافه.. في هذا الوقت كان المجتمع السوداني بكل شرائحه برميل بارود متحفز للانفجار مع أول شرارة.

وكانت الشرارة متعلقة بالطريقة التي أدارت بها حكومة عبود مسألة الحرب في الجنوب.

مسألة الجنوب

نصت الاتفاقية الأنجلو-مصرية ١٩٥٣م على إعطاء حق تقرير المصير للسودان على أن يتم عبر الاستفتاء الشعبي.

وحينما ناقشت الأحزاب السياسية السودانية إمكانية إعلان الاستقلال بمرسوم برلماني بدلاً عن الاستفتاء ساند ممثلو الحزب الليبرالي (حزب الجنوب) هذا التحرك واشترطوا في المقابل أن يُعطى الجنوب وضعٌ فيدراليٌ في الدستور. وقد تم وعدهم بواسطة حزب الأمة وآخرين باعتبار وضع الجنوب الفدرالي عند كتابة الدستور. ولما وقع انقلاب نوفمبر وضع نهاية لكتابة الدستور ولذلك الوعد، وحل البرلمان وأطاح بالحكومة المنتخبة وحل الأحزاب السياسية، وفي كل هذه المؤسسات كان للجنوب تمثيل. بعد الانقلاب أسكتت هذه الأصوات.

(١) نقلا عن مذكرات داخلية للسيد الصادق المهدي في أجندة عام ١٩٦٤م

(٢) (حاج موسى ص ٢٤٨- ٢٥٠)

كذلك كان تكوين المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الجسم الحاكم، خالياً من أية مشاركة للجنوبيين الذين اقتصر تمثيلهم على مقعد وزاري واحد، على ضعف المنصب الوزاري في النظم العسكرية، شغله السياسي الجنوبي المخضرم السيد سانتينو دينق.

وفي الجنوب اتخذت سياسة النظام القهرية أبعاداً أخرى، حيث قام حاكم الاستوائية (علي بلدو) بتهديد المواطنين بشكل صارخ وعلني، وجرت اعتقالات واسعة منها تلك التي كانت مزمعة في عشية الكريستماس من عام ١٩٦٠، وهذه السيئة قادت لغيرها، إذ تزايد خروج السياسيين الجنوبيين إلى المنفى وكونوا مع آخرين الاتحاد الوطني السوداني الأفريقي (سانو) الذي اتخذ وسائل سلمية مثل مخاطبة المنظمات الدولية الإقليمية (مثل منظمة الوحدة الأفريقية) والدولية (مثل الأمم المتحدة) بمطالب جنوب السودان، كما تكونت مقاومة مسلحة رفضت الوسائل السلمية هي (أنيانيا) أو الأفعى السامة. لتبدأ صفحة دامية في صفحات التاريخ السوداني إذ لم يعرف السودان قبلها عنفاً بين شطري البلاد إلا تمرد أغسطس ١٩٥٥م، الذي كان تمرداً محدوداً انتهى في حينه.

في ٢٥ مارس ١٩٦٣م كان مقرراً أن يحضر الجنرال عبود افتتاح منظمة الوحدة الأفريقية بأديس أبابا، وكإجراء لحسن النوايا أعلن العفو عن الفصائل الجنوبية التي كانت في السجن بعد تمرد ١٩٥٥م، ولم يكن ذلك العفو ضمن سياسة أوسع بل كان حدثاً معزولاً، إذ اتسمت سياسة النظام تجاه الجنوب بالقمع والحرمان من حقه في التمثيل السياسي، واتخذت سياسة تثاقف متسلطة High-handed acculturation، لذلك لم يكن مستغربا أن تلتحق الفصائل التي أطلق سراحها بأنيانيا، وأن تستعر المقاومة العسكرية.

ومن أخطاء حكم عبود أيضاً الموقف الذي اتخذه تجاه التبشير في الجنوب بحيث استبدل اضطهاد الحكم الثنائي للإسلام بالجنوب، باضطهاد مضاد للمسيحية.

لقد اتسم الجنوب بوجود مكثف لبعثات التبشير المسيحية منذ الاحتلال الثنائي، وكان على رأس تلك المؤسسات رجال دين أوربيون، اتهمتهم الطغمة الحاكمة بإغواء ومساعدة المقاومة المسلحة التي تقودها حركة أنيانيا، فقررت طردهم جماعياً في مارس ١٩٦٤م، وحين ازداد الوضع تدهوراً لجأت الحكومة لخيارها الوحيد الذي درجت على اتخاذه: العمل العسكري.

موقف الصادق من قضية الجنوب

قال الدكتور محمد عمر بشير ودوره مشهود في عملية السلام في ستينيات وسبعينات القرن العشرين، بعد أن تعرض لرؤى الأحزاب الجنوبية للقضية، قال: (أما الأحزاب لشمالية فقد كانت تولي اهتمامها وعنايتها لكل ما من شأنه إنهاء الحكم العسكري الديكتاتوري بأكثر من اهتمامها لإيجاد حل سياسي لقضية الجنوب)، ولكنه استثنى الحزب الشيوعي ودعوته لإقامة حكم إقليمي في المديريات الجنوبية، ثم تطرق لمجهودات السيد الصادق، قال: (وعبّر الصادق المهدي وهو أحد القادة المرموقين في حزب الأمة، عن رفضه لاستخدام العنف باعتباره الوسيلة الناجعة، منادياً بضرورة الحل السياسي، كما رأى بأنه يجب أن تؤخذ في الاعتبار الفوارق الإقليمية والقبلية بين الجنوب والشمال لدى النظر في تنظيم العلاقة الدستورية بينهما في إطار وحدة القطر).. وأنه (أوصى بالتوسع في تطبيق اللامركزية على جميع مديريات السودان)[1].

وقد أصدر السيد الصادق المهدي آراءه تلك في أبريل ١٩٦٤ م في كتيب بعنوان (مسألة جنوب السودان) أوضح فيه أن المشكلة في جوهرها مشكلة سياسية اقتصادية ثقافية ولا يمكن حلها بأسلوب عسكري، وأنه يجب أن تتم مناقشتها علي نطاق واسع وبحرية تامة لإيجاد حل مناسب لها. قال بعد أن أكد التباين الثقافي والعرقي والديني ووصف الحلول المرجوة: *(إن هذه الخطوط العريضة لبرنامج دستوري، إداري، اقتصادي، اجتماعي يمكن أن نجد فيها السبيل إلى حل مسألة الجنوب وعلى أساسها نستطيع أن نجد الحل السياسي لفساد العلاقة ما بين شمال السودان وجنوبه. إن القوة وحدها لا تزيد الحال إلا سوءاً، ومع أن على الحكومة القائمة حالياً واجب هو الحفاظ على الأمن والنظام فإنه لا ضمان لاستمرار الأمن والنظام إلا عن طريق الحل السياسي)*[2].

رؤى الصادق هذه هي التي اتخذها صهره الدكتور الترابي بحذافيرها وألقاها في ندوة الجامعة الشهيرة والشواهد كلها تؤكد أنها ليست رؤاه[3]، والأهم في إثبات أنها

---

(١) (بشير، ص ١٨٣-١٨٤)

(٢) الصادق المهدي، مسألة جنوب السودان، ص ٤٩

(٣) وقد أكد لي المرحوم السيد ميرغني النصري أن الترابي قد انسحب من رؤاه تلك ونشر مقالاً بعد الندوة تنازل فيه عنها بصحيفة الأيام، ولكن لم يتسنى لي الحصول عليه لتعذر الرجوع لدار الوثائق كما ذكرت في المقدمة، وشهادته بالتالي تحتاج للتوثق من قبل باحثين.

ليست من جنس تفكيره هو ما جاء على يده والجبهة الإسلامية من رؤى متعلقة بالجنوب تتحدث عن فرض الأسلمة فيه أو فصله في الديمقراطية الثالثة، وخطابه المتشدد إزاء الجنوب حينما أقام انقلاب «الإنقاذ» ثم تصرفات ذلك النظام العملية وشن الحرب الجهادية أيام صيف العبور وغيره حينما كان الدكتور الترابي هو الآمر الناهي، فقد سار خطوات أبعد من نهج عبود.

الشاهد، قال السيد الصادق:

(أول مواجهة لي مع نظام حاكم حول سلوك سياسي كانت في عهد الفريق إبراهيم عبود، وذلك عندما كتبت كتابي (مسألة جنوب السودان) في أبريل ١٩٦٤ م وعندما نشر الكتاب انزعج النظام لأنني قلت فيه إن مسألة الجنوب ليست مسألة أمنية وحسب، بل هي قضية أمنية وسياسية وثقافية والتعامل معها كمسألة أمنية فقط قاصر، والمطلوب أن تناقش هذه القضايا بحرية ليتفق على حل المشكلة، ومع غياب الحرية ستتعقد المشكلة ويزيدها الاحتراب خطراً، ويفتح باب التدخلات الخارجية. فاستدعاني وزير الداخلية وقتها أحمد مجذوب البحاري وقال لي إن القرار الذي صدر كان أن تُعتقل، ولكن رأيت أن أنبهك، وقال لي ما كتبته خطأ وغير صحيح والحكومة ترفض الكتاب وما فيه، ومن الممكن أن يؤثر هذا الكتاب على معنويات الجيش في الجبهة وفيه إضعاف لمركز الدولة، فقلت له قرار الاعتقال بيدكم وقرار نشر ما فيه بيدي، وانتهى الأمر على ذلك)[1].

الشاهد، رأت السلطة الحاجة لنقاش واسع للمشكلة، وتم تعيين لجنة قومية لتفعل ذلك وسمحوا ببعض إجراءات النقاش الحر حول المشكلة كموضوع قومي. وكما هو متوقع في مثل هذه الظروف فقد تجاوز النقاش النطاق، وعجت جامعة الخرطوم بتجمعات ومجموعات النقاش وكانت خلاصة الرأي بشأن المشكلة تأييداً لوجهة النظر القائلة باستحالة وخطأ الحل العسكري. واستحالة التوصل إلى حل في غياب الحريات الأساسية.

لقد قادت مشكلة الجنوب إلي النظر إلى المرض لا العرض واتجهت الأبصار إلى المطلب القومي: الديمقراطية.

(١) مذكرات الإمام الصادق المهدي في السجون- صحيفة الأخبار ٢٠١١م

أما داخل كيان الحزب والأنصار فقد ساد جو من الانقسام كما ذكرنا بشأن كيفية التعامل مع العسكر، فقد كان هنالك خط يرى ضرورة التهدئة، ومن حديث الدكتور الفاتح عبد السلام، فقد كان الخلاف حينها للدرجة التي جعلت السيد عبد الله الفاضل المهدي يتدخل للوساطة قبل نحو شهر من تفجر الثورة.

مذكرة أعضاء مجلس الوصية

هنا سوف نتوقف قليلاً مع «مذكرة أكتوبر». أهمية هذه المذكرة تكمن في أن الدافع من ورائها كان السيد عبد الله الفاضل وقد أشرنا لاتجاهه المحافظ ودوره في تنصيب الإمام الهادي. المذكرة (ونصها في ملاحق الكتاب)، مصاغة بلغة قوية في ضرورة تجاوز حالة الكيان التي تنتقدها.

فقد كانت المذكرة نتاج اجتماع دعا إليه السيد عبد الله الفاضل المهدي مباشرة بعد التوقيع الخرطومي على وثيقة مؤتمر أبا في أواخر ديسمبر ١٩٦٤م. جاء في كتاب الانشقاق حول تلك الملابسات التالي: (بالرغم من هذا النشاط فإن الخلافات الأساسية ما زالت قائمة وكانت عائقاً متواصلاً لتوحيد الإرادة وقوة التنفيذ، وضاق كثير من الناس بها ذرعاً. وفي محاولة لمناقشة الموقف بصراحة للاتفاق على ما يساعد على حسم خلافات التنظيم وطريقة العمل، دعا السيد عبد الله الفاضل المهدي السادة يحي وأحمد والصادق المهدي إلى اجتماع بمنزله بالخرطوم في نهاية سبتمبر ١٩٦٤م، ورأى المجتمعون أنه لا سبيل للعمل إلا بتوضيح اختصاصات الإمام الشخصية، وإنشاء نظام جماعي شامل ليتولى مهمة العمل السياسي، فاتفقوا على هذه الخطوط ورأوا أن يكتبوا للسيد الإمام خطاباً يوقعون عليه لتوضيح هذا الرأي فكتبوا المذكرة بتاريخ ٦/ ١٠/ ١٩٦٤م. ولكن السيد الإمام لم يوافق على هذا الرأي فاستمر الموقف مشحوناً بالاختلافات.)

جاء في بداية المذكرة الموجهة للإمام الهادي والتي وقع عليها أعضاء مجلس الوصية الأربعة خلاه، وهم السادة: عبد الله الفاضل المهدي، يحي المهدي، الصادق المهدي وأحمد المهدي؛ التالي: (إننا مع محاولاتنا أن نعمل وأن نعاون سيادتك نقيم التنظيم بعد التنظيم، ونتخذ الأساس بعد الأساس، آملين أن نهتدي بوضع يمكننا من العمل الجاد المخلص لرفعة شأن الدين والوطن. فوضعنا المشروع التنظيمي الأول في

ديسمبر ١٩٦١م، ثم مشروعاً آخر في يونيو ١٩٦٢م، ثم مشروعاً آخر في مايو ١٩٦٣، ثم اتفاقاً تنظيمياً آخر في سبتمبر ١٩٦٣م، ثم وضعنا النظام الأخير في يونيو ١٩٦٤م. وكانت تتخلل تلك الاتفاقات فترات من الخلاف والاحتكاكات، وتدخلها مجموعات من الوسطاء، ولكن النتيجة في كل تلك الأحوال كانت واحدة: وهي عدم استطاعتنا تنفيذ ما أبرم، وانتكاس مجهوداتنا نكسةً بعد نكسة).

ثم أشارت المذكرة إلى أن مجلس الإمام انتدب لجنة لبحث الموقف إزاء حالة البلاد، وأن اللجنة وجدت حال البلاد في درك بعيد من السوء، وأن الفئات الشعبية الأخرى بدأت تتحرك وانصرفت القيادة الشعبية عن قيادة الأنصار وتفككوا سياسياً وأن (قادة السودان كانوا يعدوننا حماية لهم فأصبحنا اليوم عند أكثرهم موضع شك وريبة). وأن اللجنة أحالت إليهم الأمر فوصلوا إلى ضرورة رفع (مقام الإمامة) عن النزاع والاحتكاكات، وأن (تتولى المسئوليات العامة هيئة قوامها أبناء المهدي والأنصار ومن يؤيد مبادئهم من المواطنين، وأن تكون لها أهدافها وبرامجها وتنظيماتها الخاصة، وأن يلتزم الإمام بتأييد هذه الهيئة تأييداً مطلقاً ورعايتها).

ثم ختموا بالقول: (فإن وافقتم على هذا الرأي نسأل الله أن يوفقك وإيانا للتي هي أقوم، وأن يهدينا سبله حتى نتزحزح من الوضع الذي صار إليه حالنا. فإن لم تر سيادتك ذلك، فإننا لا نرى مناصاً من تحويل جميع المسئوليات في جميع هذه الشئون لسيادتك، دون اشتراك منا أو تدخل حتى نريح ضمائرنا من المسئولية التي لا نجد سبيلاً لتصريفها على الوجه الذي نراه صحيحاً).

قال د. الفاتح: (وبنهاية سبتمبر ١٩٦٤ دعا عبد الله الفاضل المهدي لاجتماع مصالحة. أرسل اجتماع أعيان أسرة المهدي مذكرة للإمام بتاريخ ٦ أكتوبر ١٩٦٤م. شددت «مذكرة أكتوبر» وهو الاسم الذي أصبحت تعرف به، على فصل الأبعاد السياسية والدينية في الطائفة حفاظاً على قداسة وطهارة الإمامة فوق مشاحنات الساحة السياسية السودانية، ولكن الإمام رفض المذكرة بلا مبالاة واعتبرها تزييفاً أجوف ورفض الرد عليها.) ويواصل الفاتح: (احتفظ الصادق بهدوئه ووجه طاقاته نحو القضايا القومية الملحة فعلى سبيل المثال: كتب في أبريل ١٩٦٤ كتاب «مسألة جنوب السودان» دعا فيه لحل سلمي سياسي للمشكلة، وفي نفس الاتجاه وثق علاقاته مع اتحاد طلاب جامعة

الخرطوم ومع قطاعات المثقفين الذين ناصبوا النظام العسكري العداء)[1].

تفجر الثورة

تبنى السيد الصادق المهدي موقف الطلبة المعارض وسعى للتنسيق معه. وتبنى موقف معارضة القهر والعسف البشع الذي استخدمه النظام لقمع الطلبة.

في خلال العام ١٩٦٤م نشطت الحركة الفكرية وسط الطلبة وأقيمت في جامعة الخرطوم وحدها ست ندوات ما بين ١٠/ ٩ و٢١/ ١٠/ ١٩٦٤م، وندوات مماثلة في جامعة القاهرة فرع الخرطوم.

وفي ٢١ أكتوبر ١٩٦٤ أقام الطلبة ندوة لمناقشة الأوضاع في الجنوب وكان المتحدث فيها هو الدكتور حسن الترابي وقال فيها رأياً مستمداً من رأي السيد الصادق المهدي بالكتاب المذكور آنفاً ومفاده أن مسألة الجنوب لا تحسم بالسلاح، وأنها جزء من قضية الشمال وإشاعة الحريات.

وبعد نهاية الندوة تجمع الطلبة في البركس (داخلية الطلاب)، وتنادوا لندوة أخرى ليعبروا فيها عن رفضهم سياسات الحكم العسكري، ولكن وزير الداخلية الذي كان قد تسامع بنتائج الندوة الأولى أمر قواته بمنع قيام الندوة بالقوة، وهكذا تهجمت الشرطة على الطلبة في داخليتهم وأمطرتهم بوابل رصاص فسقط على التو شهداء على رأسهم الشهيد أحمد القرشي طه.. الحدث الذي كان بمثابة قدح الزناد على برميل بارود مشتعل.. ذاك كان هو الشعب السوداني الذي وصل به السيل الزبى.

قاد الصادق داخل الحزب والكيان الاتجاه نحو تبني الثورة وأصدر «رسالة للمواطن» يدعو للثورة التي تناغم معها، بل كان من قداحها بما صنعه لحماية جثمان القرشي من تغول السلطات، فبصّر أهله بحقهم، وألا يتركوا العساكر يتسلطوا في أمر دفن ابنهم، مثلما سوف نرى.

وعلى خلفية الخلاف داخل الكيان إزاء التعامل مع العسكر، فإن تبني الصادق للثورة سبب مزيداً من الخلاف، وبحسب دكتور الفاتح عبد السلام: (حينما تفجر الوضع عشية ٢١ أكتوبر ١٩٦٤ أصدر الصادق خطابه الشهير«رسالة للمواطن السوداني»

(١) الفاتح عبد الله عبد السلام، مرجع سابق

والذي دعا فيه الأمة للثورة على الحكومة العسكرية. أصبحت «رسالة للمواطن» مثار خلاف بين الدوائر الأكثر محافظة في الطائفة بقيادة الإمام والعناصر الأكثر ليبرالية بقيادة الصادق. اعترض الأول عليها بحجة أنها استفزاز لا داعي له للسلطات. رفض الأخير ذلك المنطق واختار المشاركة في الانتفاضة الشعبية التي أجبرت الطغمة على التنحي بعد أربعة أيام).[1]

وبالرغم من ما ذكره دكتور الفاتح من خلاف داخل كيان الأنصار بإزاء الثورة والموقف منها إلا أنه في النهاية أجمع الكل على الموقف الثائر، فكانت مذكرة الإمام الهادي المطالبة بتنحي الحكم العسكري من أوائل المذكرات التي قدمت للمجلس الأعلى للقوات المسلحة مثلما سوف نرى. بل لقد كان اجتماع قادة الكيان بدعوة من الصادق صباح الثورة في منزل الإمام الهادي نفسه.

أورد السيد أمين التوم في مذكراته أنه في الساعة الثالثة من صباح يوم الثورة ٢١ أكتوبر طرق باب منزله رسول من الصادق المهدي يحمل ورقة له، وأوراقاً مماثلة لزملاء آخرين، قال السيد أمين التوم رحمه الله أن نص الرسالة كان: (*لقد بدأت الثورة الدامية هذا المساء ضد نظام الفريق إبراهيم عبود في جامعة الخرطوم. كان الطلبة يتأهبون للخروج في موكب ضد الحكومة في داخليات الجامعة، فباغتهم البوليس المسلح بأسلحة نارية، ودخل الطلبة في معركة حامية معه بالحجارة فأطلق البوليس النار عليهم فاستشهد من استشهد منهم ونقل الجرحى من الطلبة إلى المستشفيات*). وقال: اختتمت الرسالة بدعوة عاجلة لنا لاجتماع بمنزل الإمام الهادي المهدي بأم درمان لمواجهة الموقف والإعداد لكل الاحتمالات في الساعة السادسة من ذلك الصباح. وفي الاجتماع ذكر السيد الصادق المهدي تفاصيل ما يجري وأوضح أن طلبة جامعة الخرطوم وطلبة جامعة القاهرة بالخرطوم في حالة ثورة شعبية جامحة[2].

موكب الثورة

خرج الاجتماع المذكور بضرورة المشاركة في التشييع ومتابعة الأحداث أولاً بأول. ويبدو أن الصادق لم يكتف بذلك فعمل على تأكيد تثوير كل الكيان، فأرسل لكبار

(١) الفاتح عبد الله عبد السلام ، النزاعات داخل الأحزاب، ترجمة د. عبد الرحمن الغالي

(٢) أمين التوم، سابق

الأنصار رسائل تدعوهم للمشاركة في موكب تشييع شهيد الثورة أحمد القرشي طه.

قال الدكتور مرتضى الغالي: (أذكر وأنا صغير في عام ١٩٦٤م أن طرق الباب فجراً وفتحته وكان الطارق(مرسال) جاء لوالدي ليخبره بأن يذهب ويصلي على الشهيد القرشي لأن السيد الصادق المهدي سوف يصلي عليه فخطر بذهني أن هذا الشخص يساهر والناس نيام، وهذا كناية عن مقابلة الشدائد)[١].

اشترك قادة الحزب والكيان الأنصاري وجماهيره؛ في موكب تشييع جثمان الشهيد القرشي وأم السيد الصادق المهدي المصلين بميدان عبد المنعم، وقد ذكر خال الشهيد القرشي بمناسبة احتفال حزب الأمة بثورة أكتوبر عام ٢٠٠٤م، إن السيد الصادق المهدي زار أسرتهم ليلاً، وأبلغهم بضرورة تمسكهم بجثمان الشهيد لكيلا يسلم للسلطات العسكرية، ووقف معهم وقفة صلبة نتج عنها تحول أسرة الشهيد القرشي للانتماء لحزب الأمة منذ يومها.

وقبل أن نواصل السرد، سنطلع فقط على أدبيات خلدت يوم الثورة، وخلدت الشهيد..

بالأربعاء الرائعة:

شعراء كثيرون خلدوا أكتوبر في قصائدهم، وأبرزهم شاعرنا محمد المكي إبراهيم وأكتوبرياته يصف (الأربعاء الرائعة). لقد جعل الأربعاء يوما لأهل السودان فيه يرفعون رؤوسهم وكما قال المرحوم أبوذكرى (الأربعاء.. يوم نحدق فيه في فيض انبهار)..

قال ود المكي:

بالأربعاء طبولنا دقت وزوبعت الفضاء

صيحاتنا شقت جدار الليل واقتحمت فناءه

وتحدرت ناراً بآذان الطغاة العاكفين على الدناءة

الخائنين السارقين القاتلين.. الحاسبين الشعب أغناماً وشاء

بالأربعاء هتافنا شدخ السماء

(١) من مداولات ندوة الاحتفال بالعيد السبعيني للإمام الصادق المهدي

حفت بموكبنا بطولات الجدود تزيد عزمتنا مضاء

وتقاطر الشهداء من أغوار تاريخ البلاد مهللين

مباركين نضالنا

بالأربعاء الرائعة

نصبوا بروج الموت فوق الجامعة

وتفجر الغاز البذيء على العيون مدامعاً

وتوحش البارود ، لعلع في الجباه وفي الرئات وفي الصدور

وقال الشاعر المجيد محمد محمد علي رحمه الله في قصيدته (الشهيد وهبة الشعب) :

يـــوم أودى انبعثـــت أمتـــه تنشـد العليـاء والعـيش الأجـل

أشـــعلت مـــن دمـــه مصـــباحها ســاطعاً كالصـحو إذ يغشـى المقـل

وانبـــرت جبـــارة هـــدارة تنسـف الأغـلال غـلا بعـد غـل

إن بكـــى الماضـــون أطـــلالا لهـــم ســرنا اليـوم مـن البـاغي طلـل

وقال الشاعر الكبير الهادي آدم في قصيدته (انتفاضة شعب):

وانطلقت في الجو رصاصة

كانت شارة بدء الثورة

إن سقطت أول قطرة.. من رأس شهيد

وتوالى بعد الشهداء

الواحد تلو الآخر

كالقدر الساخر

كالبحر الزاخر

في صفٍ أوله استشهد

لكن ليس له آخر

وكذلك نحن إذا ثرنا

يوماً أو قلنا نحن نريد

فابحث لسلاحك عن هدف آخر

هيهات يفيد.. هيهات يفيد

وقال الشاعر حاج العمدة عبد الماجد من شعراء الأنصار بالعكد قصيدته (الصنوبر) حيا فيه الثوار واختتمها بتحية الثائرات، قال:

الولوعوهـــا صنوبـر وقابلو النيـــــران

خلدوك يا اكتوبـــر ذكرى للأقـــــران

أبشر يا وطنا انحنـــا ليـــــك كبشان

أحفاد الرجال الماتـــو في شيكـــــان

نتحدى الرصاص والفكـــرس الرنان

والموت في سبيـــلك بالمدافع هـــان

الدباب زحف متوجـــه أم درمـــان

والشعب استعد يواجه الطغيـــــان

النصبو المتاريس وكسروا الجدران

والملتوف معبأ يشعـــــــل النيران

ربات الحجال مرقن عـــلى الميدان

داون يهتفـــــن قالن وطنا يصـــان

ملصن الحفل والموت رضنو كمان

دايرات يفتدنك يـــا أعـــــز مكان

**

ما بعد الموكب

فبعد الموكب اتفق قادة الحزب على تسليم مذكرة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، وكان ذلك عصر الخميس ٢٢ أكتوبر[١]، وبالفعل وجه الإمام الهادي مذكرة شديدة اللهجة لرئيس وأعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة مؤرخة بـ٢٣/ ١٠/ ١٩٦٤م (نص المذكرة في الملاحق). وحينما تم الاتصال بالقصر لتسليمها تم تحديد موعد صباح السبت[٢].

طالبت المذكرة النظام بالتنحي وإرجاع الأمر للشعب عبر تكوين حكومة مدنية مؤقتة تضع الدستور وتنتهي لقيام مجلس نيابي منتخب، وذلك بعد أن عددت الأخطاء الشنيعة المرتكبة في البلاد بدءاً بالأخطاء في تهجير أهالي حلفا وإدارة مشروع خشم القربة، والأداء المالي المتدهور والتستر عليه، وإفساد نظام الحكومات المحلية، والتدهور الأمني الفظيع في الجنوب، والسماح بإدارة حوار حوله ثم التغول على حق الطلبة في إبداء رأيهم وإهدار دمائهم بوحشية. اختتمت المذكرة بالعبارة القوية التالية: (لقد أحاط بوليسكم بجماعة من هؤلاء الأبناء وهم يبحثون ما يكون عليه رأيهم في مشكلة الجنوب. كان منظمو الاجتماع هم الطلبة فقد عاملهم البوليس بوحشية في حرم الجامعة وما كان أفظعها في ميزان الأبوة وما أجدرها بلعنة من الله والناس أجمعين.. فأسال الدم البرئ ورقد الابن الشهم، وكانت جراحهم أفصح وأوضح من أن تطببها بيانات وزارة الداخلية، وهي بيانات واهمة متداعية. هذه الأخطاء أيها الأخوان في الوطن لا تعالج بالمغالطات، ولا بالتستر، ولا بعبارات الأبواق التي تتاجر بالكلام، وإنني في هذا المنحى من تاريخ بلادنا أود أن أوضح لكم موقفي، وموقف من يشايعني الرأي والعقيدة، بأنه لم يبق لكم مجال لإسداء خدمة لهذا البلد إلا بالتنحي عن شئونه العامة، وإرجاع الأمور للشعب ليضع الدستور الذي يختار بموجبه حكامه ويحاسب حكومته. إن ذلك يمكن أن يتم عن طريق قيام حكومة مدنية مؤقتة تشكل على الفور تنتهي بانتهائها من كتابة الدستور وقيام المجلس النيابي. وفقنا الله وإياكم لإنقاذ هذا الوطن من وحل الباطل والفساد والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.)

(١) انظر رسالة الى اخي في الوطن، السيد الصادق المهدي في ٢٨ يناير ١٩٦٥م.

(٢) نفسه

ومع أنه تم تحديد موعد لتسليم المذكرة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة صباح السبت ٢٤ أكتوبر ١٩٦٤م، إلا أن التسليم تم بعد لأيٍ.. فحينما اتجه موكب مندوبي الإمام للقصر الجمهوري صباح السبت حسب الموعد، رفض الفريق عبود استقبالهم في البدء، وبعد مناقشة حامية دخل عليه اثنان من الأعضاء (عبد الكريم محمد وعبد الله نقد الله) وسلماه المذكرة.

في ذلك الوقت أرسل زعماء حزب الشعب الديمقراطي التابع للختمية مذكرة «كرام المواطنين» التي وقفت إلى جانب الحكم العسكري.

وفي بيت الأمة بأم درمان وصل مندوبان من جبهة الهيئات هما حسن الترابي وأحمد عبد الحليم ونقلا خبر أن موكب جبهة الهيئات أعلن الإضراب السياسي، فرأت الجبهة الوطنية تأييد هذه الخطوة. ودعموها حتى نجح الإضراب بشكل تام.

موكب السبت الذي أعلن الإضراب، وهو الشهير باسم (موكب القضائية) انفعل به المرحوم فاروق البرير بقصيدة بعنوان (من وحي موكب القضائية):

جاهلٌ أنت وسيفك لا يرهبني

وغبيٌ ترغم الأقدار أن تقهرني

أنا لا أخشى حديداً ووعيدا

ارسل الجلاد كي يشنقني

وانشر الغازات في ساحاتنا

واطلق الرصاص كي يحصدني

أنا لا أخشى حديداً ووعيدا

إن أهلي قد أعدوا كفني!

الشاهد، اتصل قادة الجبهة الوطنية من بيت الإمام المهدي بجبهة الهيئات (هيئات القضاة والمحامين والأساتذة وغيرهم وكان مقرها نادي الأساتذة بجامعة الخرطوم) وهي تعد لتسيير ذلك الموكب وتقديم مذكرة، وطالبوا بالتنسيق بين جبهة الهيئات والجبهة الوطنية. ولم يستجب قادة جبهة الهيئات في البداية، ولكنهم عدلوا عن ذلك لاحقاً.

الحكم العسكري بدوره اعترف الجبهة الوطنية المتحدة فقط واستعد للتفاوض معها، ولكن الجبهة الوطنية رأت أن تضم للتفاوض جبهة الهيئات التي كانت قد أرسلت مناديب للجبهة الوطنية للتفاكر، فتوحد الجميع في جبهة موحدة سميت بالجبهة القومية الموحدة وانضمت إليها هيئة التجار.

كتب السيد الصادق عن تلك التطورات التالي[1]:

نتيجة لعدوان البوليس وحملته الجائرة استشهد القرشي وجرح رفاقه الآخرون فحُملت الجثة والجرحى إلى المستشفى، وفيها مررنا على جثمان الشهيد للترحم على روحه، وزرنا الجرحى، وكان همنا الأول أن يتخذ التشييع مظهراً معبراً عن استياء الأمة مما حدث، وقابلنا عم الشهيد والتمسنا منه ألا يسلم الجثمان لأية جهة رسمية، فوجدناه يقظاً وأكد أن الجثمان سيكون تحت تصرف زملاء القرشي، ثم قابلنا نائب رئيس الاتحاد فأكدنا له مؤازرتنا لهم في المحنة ووجدناه وزملاءه قد تنبهوا إلى المسائل الهامة وأعدوا العدة على عدم إسلام الجثمان وعلى تشييعه تشييعاً يليق بشهيد.

واشترك الأساتذة والطلبة والمواطنون في تنظيم التشييع والحشد له فبرز في الصورة الضخمة التي ما زادها إرهاب البوليس الذي عاكس سير الموكب إلا رهبة وجلالاً، حتى تمت مراسيم الصلاة على الشهيد، ووضع على ظهر سيارة ناقلة ليدفن في قرية القراصة.

وحتى تلك اللحظة لم يبزر سوى تنظيمنا وتنظيم الأخوان المسلمين، بالإضافة طبعا للتنظيمات الفئوية صاحبة الشأن: الأساتذة واتحاد الطلبة.

وفي الصباح بعد التشييع عقدنا اجتماعاً ناقش الموقف وقرر الآتي:

١) اعتبار الحادثة نهاية للحكم العسكري والكتابة بذلك لرئيس وأعضاء المجلس الأعلى.

---

(١) الورقة المعنية مكونة من ١٤ صفحة وفي صفحتها الأولى مكتوب: الفصل الثاني: النهاية. وكأنها جزء من كتاب حول ثورة أكتوبر، الله أعلم أين بقيته؟ الشاهد، يرد في السيرة الذاتية للسيد الصادق المهدي في كتاب خطب رئيس الوزراء لسنة ١٩٦٦م أن من إصداراته كتاب (عام بعد ثورة أكتوبر)، ولكن هذا الكتاب ليس بحوزتنا في مكتبه، وإن وجدت فصول غالب الظن أنها من فصوله.

٢) التعاون مع الأحزاب السياسية الأخرى لوضع حد للحكم العسكري.

٣) التضامن مع جميع الهيئات التي تعرب عن استعدادها للدخول في معارضة إيجابية للنظام العسكري.

٤) أن يكون الاشتراك في المعارضة المدنية هذه من نحو نشرات ومظاهرات وإضرابات برجالنا العاديين.

٥) إعداد رجالنا المنتظمين في منظمات ضاربة لخوض معركة يحتمل أن يساندنا فيها فريق من الجيش وأن يساعدنا مدد من غرب السودان، ولذا يكون مركز نشاطنا أم درمان لوجود فرقة مهندسين ولاتصال الأراضي بكردفان.

وبناء على هذه القرارات دعونا الأحزاب السياسية المعارضة للنظام العسكري للاجتماع في بيت الإمام المهدي في صباح السبت ٢٤/ ١٠/ ١٩٦٤ م، واتخاذ القرارات اللازمة.

لقد اتخذ عدد من الهيئات على رأسها أساتذة جامعة الخرطوم مواقف جريئة، وكتبوا مذكرات تدين النظام العسكري، وبمحض الصدفة علمت أن تلك الهيئات سوف تسير موكباً صباح السبت، وعلمت فيما علمت أن بعض الاتجاهات السياسية تعمدت محاولة حصر الموكب في الهيئات الفئوية وعزل الأحزاب السياسية، وبالرغم من ذلك حاولت الاتصال بمنظمي الموكب ليكون موكباً شاملاً قوياً.

وأذكر أنني اتصلت بالسيد ميرغني حمزة ليشهد تلك الاتصالات، فتكرم مشكوراً بذلك، فقابلنا عدداً من الشخصيات منهم الدكتور علي أرو، والسيد فاروق أبو عيسى، وقال لنا السيد فاروق أبو عيسى أحد منظمي الموكب نيابة عن نقابة المحامين أنه سيبلغ هذه الرغبة للآخرين، وأن السبب في عدم إشراكنا منذ البداية هو حرصهم على سلامة سير الموكب وأن الموكب إذا سارت فيه تلك الهيئات ولم تصحبها جماهير شعبية سيكون مهضوماً لسلطات الأمن ولا يستفزها فتسلم العرائض بسلام، فأبدينا له الرغبة في الاشتراك ودعوناه والهيئات الأخرى للاجتماع في بيت المهدي بعد الموكب لتنسيق العمل، وعلى أي حال سار الموكب دون مشاركة شعبية وبقيادة منظمات فئوية[1]،

(١) بالرغم من ذلك شارك بعض المثقفين من الأنصار وحزب الأمة في موكب القضائية وتروي السيدة سارا رحمها الله أنها شاركت في ذلك الموكب.

واجتمعت المنظمات السياسية صباح السبت في بيت الإمام المهدي فبلغها ما تعرض له الموكب وإعلان الإضراب السياسي، فأصدرت بيانًا إجماعياً بتأييد الإضراب السياسي، وعينت لجنة للتنفيذ، واتخذت بيت المهدي مركزاً لهذا النشاط، ولم يحضر الاجتماع من ممثلي الهيئات إلا الأساتذة.

وبدأ الإضراب يتخذ طابع الجدية والإجماع، واستمرت الجماهير تسير في مظاهرات صاخبة تنادي بالحرية وتدين الحكم العسكري.

وما كادت الأنباء تصل إلى الأقاليم حتى تجاوبت تجاوباً تاماً مع المعارضة، فأضربت وسيرت المواكب وصادمت قوات الأمن واستولت على زمام الأمر في بعض المناطق مثل مدني والدويم وكوستي.

الانقسام

كان واضحاً أن اتجاهاً سياسياً هو الاتجاه الشيوعي أراد أن يعزل الأحزاب السياسية الأخرى من الأحداث، وقد كان هذا الاتجاه خيالياً أولاً لأن الحزب الشيوعي لم يكن قد أعد لتلك الأحداث ولم يكون متولياً زمام المبادرة منذ البداية، وثانياً لأن الحزب الشيوعي يعلم أن القوى السياسية التي يحاول عزلها ليست قوى منهوكة بل هو يعلم إيجابية جماهير الأنصار وقد شهد قادته صلابة جماهير الأنصار في عدد من المناسبات، ففي حادث المولد (مثلاً) استطاع الأنصار وهم عزّل أن يهزموا البوليس المسلح وأن يستولوا على ميدان المعركة، وأن يأخذوا سلاح البوليس غنيمة، وفي يوم تشييع شهداء المولد استطاع الأنصار أن يسيروا موكباً قوامه عشرين ألف شاب مسلح فما كان من السلطات إلا أن أخفت من طول الطريق وعرضه أي شخص ذي طابع رسمي حتى لا تستفز الأنصار إلى صدام آخر.

وقادة الشيوعيين يعلمون مدى صرامة هذه الجماهير في مناسبات عديدة، ويعلمون أن المشكلة التي تواجهها قيادة الأنصار دائماً هي ليست قلة ثورية جماهير الأنصار بل بلوغ تلك الثورية درجة جهادية تجعلهم لا يصلحون للمعارضة السياسية العادية كالمظاهرات والاحتجاجات، إذ الاحتمال أن يدخلوا في معركة مهما كان توازن القوى الحسية.

فكيف والحالة هذه وجد بعض الناس سبيلاً إلى محاولة العزل؟ وإنني أعتقد أن من

أسوأ ما يبلى به السياسي أن يعيش في وهم، وقد عاش بعض العاملين في السياسة أياماً تحت ظل هذا الوهم، بينما كان مركز الثقل الشعبي يتمركز في بيت الإمام المهدي يوماً بعد يوم حتى أصبحت ساحاته تذخر بمئات الآلاف من المواطنين في الصباح والمساء.

ما كان ليفوت على أي سوداني أن مشروع العزل الذي كان يهدف لتجميد طاقة إيجابية هائلة كالأنصار، كان خاطئاً من الناحية الموضوعية إذ أن تلك القوة كانت دائماً يقظة ومتماسكة، وكان خاطئاً من الناحية السياسية إذ لم يضع في الحسبان إمكان الأنصار والأحزاب الأخرى أن يتواصلوا إلى اتفاق مستقل لتصفية الحكم العسكري، ولكن الذي تشير به قرائن الأحوال إن الفكرة صادرة من (مستشار) أو (خبير) قليل الإلمام بظروف السودان.

حل المجلس الأعلى ومجلس الوزراء

وإني أستميحك عذرا أيها القارئي أن ألخص الأحداث التي أدت لحل المجلس الأعلى ومجلس الوزراء، ثم اتصال النظام بالجبهة الوطنية، ثم أستأنف سرد السيد الصادق للأحداث ويبدو أنه دونه ولا زالت الأحداث حية.

فقد قام بعض الضباط بالضغط على المجلس الأعلى للاستجابة للمطالب الشعبية، كما تتالت المذكرات التي تسألهم الرحيلا.

في منتصف نهار الاثنين ٢٦ أكتوبر عقد مجلس الوزراء اجتماعاً طويلاً استعرض فيه الموقف ولاحظ البيانات المقدمة من جميع المواطنين والهيئات على مختلف اتجاهاتهم: بدءاً بمذكرة الإمام الهادي (٢٣ أكتوبر)، فبرقية السيد إسماعيل الأزهري (٢٣ أكتوبر)، وبيان استقالات أساتذة جامعة الخرطوم (٢٣ أكتوبر)، ثم مذكرتهم السياسية (٢٤ أكتوبر)، وبيان السيد علي الميرغني (٢٤ أكتوبر) ومذكرة القضاة والمحامين (٢٤ أكتوبر)، وهكذا.. وقرر الاجتماع أن يستدعي المجلس المركزي للانعقاد لمجابهة الأحداث. ولكن بعد ذلك أعاد الرئيس عبود والضباط في المجلس الأعلى للقوات المسلحة النظر في المسألة، وقرروا حل المجلس الأعلى ومجلس الوزراء وتكوين حكومة انتقالية تشرف على التحول الديمقراطي. وقرروا الاتصال بالجبهة الوطنية للتفاوض حول الأمر.

ظل السيد الصادق المهدي ضمن الجبهة الوطنية يقود المعارضة من بيت المهدي

حتى يوم الاثنين ٢٦ أكتوبر، ثم انضمت إليهم جبهة الهيئات وتكونت الجبهة القومية الموحدة لقيادة المفاوضات مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

وقد حضر لبيت المهدي اللواء عوض عبد الرحمن واللواء الطاهر عبد الرحمن كموفدين من قبل الرئيس عبود للتفاوض وكونت الجبهة وفدا من السادة الصادق المهدي ومبارك زروق وحسن الترابي وأحمد السيد حمد وعابدين إسماعيل للتفاوض مع الحكومة في القصر. (لاحقاً مثلما سنرى انضم آخرون للتفاوض من جبهة الهيئات)

ونواصل سرد السيد الصادق، قال:

لقد أثقلت هذه الأحداث ضمير عدد كبير من ضباط وجنود الجيش السوداني وقد كانت القيادة تعهد إليهم بالضرب على التجمعات والمظاهرات، فأحجم عدد منهم عن تنفيذ هذه الأوامر، وأخذوا يتهامسون في بداية الأمر، ثم يتفقون على ضرورة الاستجابة لمطالب الأمة، ووصلوا درجة الكتابة لقيادتهم بذلك، فاتضح أن الجيش السوداني أو جزءاً هاماً منه قد تخلى عن قيادته في وقت محنتها، والحقيقة أن الجفوة بين الجيش والقيادة كانت تزداد يوما بعد يوم، وقد ساعدت المحنة على إبرازها للعيان.

نتيجة لذلك لم ير السيد إبراهيم عبود مناصاً من حل المجلس الأعلى ومجلس الوزراء ففعل.

الجبهة القومية الموحدة

لقد طغى الواقع على المخططات النظرية، واقتنعت القيادة السياسية المتمركزة في نادي الأساتذة بالخرطوم أن تلتقي بالجبهة الوطنية في أم درمان لتنسيق العمل. فجاء وفد يمثل تلك القيادة إلى بيت الإمام المهدي، وحرصاً منا على شمول التمثيل سعينا إلى إلحاق ممثلي الشعب الديمقراطي بالرغم من بعده عن حركة المعارضة، فأصبحت الحلقة مكتملة، وأصبح اللقاء يمثل كل الأحزاب السياسية والهيئات التي لعبت دوراً في الأحداث.

وقد صادف أن أرسل السيد إبراهيم عبود اللواء الطاهر المقبول واللواء عوض عبد الرحمن للاتصال بقيادة الثورة، فحضرا ووجدا الجبهة القومية الموحدة مكتملة بكل عناصرها وفي حالة اجتماع ببيت المهدي، فأبلغا المجتمعين اتجاه قيادة الجيش نحو

التفاوض للاتفاق على ما يجيب مطالب الأمة. وعلى إثر هذه الوفادة أكملت الجبهة القومية الموحدة تنظيمها واختارت ممثليها ووضعت مسودة الميثاق الوطني الذي لخص مطالب الأمة.

يا ابن الرجال الطيبين..

وبمناسبة ذكر السيد الصادق لموقف العسكريين، أورد أبياتاً من قصيدة الشاعر المرحوم عبد الرحيم أبو ذكرى (أكتوبر ١٩٦٤م) يخاطب العساكر المنوط بهم ضرب العزّل ليلقي كل منهم سلاحه ولا يوجهه لأبناء جلدته، وهي قصيدة رائعة تصف هجوم العساكر على المدنيين بأربعاء ٢١ أكتوبر قرب مستشفى العيون، وسنقتبس منها فقرات مفرقة في القصيدة ولكنها طوال:

الأربعاء.. يوم نحدق فيه في فيض انبهار

يوم يدفق فوقنا الخيرات يا ذاك النهار

كيف انتفضت وكنت بوم الثأر كيف؟

الليل يبطئ في المسير وقرب مستشفى العيون

دوت صفافير قصار

وتوقفت ست من العربات يزحمها جنود

قفزوا كأعمدة ذوو الخوذ الثقال

الحق كانوا خائفين

في الظلمة الظلماء كانوا خائفين

لكنهم ظهروا كمكبسة ثقيلة

تلقى وتلقي روعها في الواقفين

..

بسطاء من أبناء موطننا الكرام الطيبين

كانوا يصلون الصلاة النافلة

ويرتلون مع الصباح

الراتب المهدي والقرآن

والسير الشريفة والمديح

..

وتلوذ أنت ببندقيتك العتيقة

ويئز من يدك الرصاص

الموت مردود إليك

الموت مردود إليك

يا ابن الرجال الطيبين

..

ألقِ السلاح، لعل رب العالمين

يرضى عليك بعفوه .. هيا للسجود

مرّغ جبينك في التراب

فالأرض قربك تستعيد شبابها

وتعودُ نوراً فوق نور

مزّق عماكَ تعودُ نوراً فوق نور

التفاوض يوم ٢٨ أكتوبر.. وعودة الرصاص

في صباح الأربعاء ٢٨ أكتوبر توجه وفد التفاوض من الجبهة الموحدة للقصر الجمهوري واجتمعوا مع عبود وقدموا له مسودة الميثاق الوطني، ونقلوا له رأي الجبهة وهو تصفية الحكم العسكري فوراً، وتشكيل حكومة مدنية انتقالية تعمل بمقتضى الدستور المؤقت. طلب الرئيس عبود من المفاوضين أن يعطوه فرصة لمراجعة الدستور المؤقت، فرفعت الجلسة ثم أعقبها تطور مفاجئ بعودة الرصاص مرة أخرى

obeikan.com

للشارع.

وفي رواية رواها السيد الصادق في كتابه (الفكاهة ليست عبثا) يتضح أن الرئيس عبود ما كان يدرك ما هو الدستور المؤقت الذي حله في مرسومه الأول!!

قال السيد الصادق:

(كانت المقاومة موزعة على مركزين: مركز في نادي أساتذة جامعة الخرطوم في الخرطوم وفيه رئاسة جبهة الهيئات التي تكونت لتنظيم الإضراب العام ومركز آخر في بيت المهدي في أمدرمان وفيه رئاسة الجبهة الوطنية المكونة من الأحزاب السياسية المعارضة للنظام العسكري.

واختار الفريق إبراهيم عبود مخاطبتنا في أم درمان فأرسل إلينا في بيت المهدي اللواء عوض عبد الرحمن صغير، واللواء الطاهر عبد الرحمن المقبول لفتح باب التفاوض معنا.

رحبنا بهما في بيت المهدي، وقلنا إننا نرى أن يكون التفاوض مع كل أطراف المعارضة، أي بإضافة جماعة نادي الأساتذة إلينا، والغريب أن وفدا من جماعة نادي الأساتذة وصل إلي بيت المهدي بعد وقت قصير من وصول وفد الفريق إبراهيم عبود، فاتفقنا أن يذهب وفد جامع ممثل للمعارضة لمقابلة الفريق إبراهيم عبود في القصر في الخرطوم، وتكون الوفد من الاخوة: مبارك زروق، بابكر عوض الله، حسن الترابي، أحمد سليمان، أحمد السيد حمد، عابدين إسماعيل وشخصي[1]*. وذهبنا لمقابلة الفريق إبراهيم عبود في القصر الجمهوري، وجلسنا في جانب وجلس هو وزملاؤه في جانب. وسأل ماذا تريدون؟ توليت أنا الرد نيابة عن وفد المعارضة، فقلت: حسن إنك قد قمت بحل أجهزة النظام الحالي، والآن نحن نطلب إعادة الدستور المؤقت لعام ١٩٥٦ م الذي*

(١) اختلفت تسميات الوفد قليلاً في شهادة كتبها الحبيب في وقت أقرب للأحداث واردة في الفصل القادم (بينج ماريال). وطبعاً الرواية الواردة أعلاه مكتوبة حديثاً (٢٠٠٤م) فوارد فيها تلاعب الذاكرة. أما ما كتبه مباشرة بعد الأحداث فهو أن الوفد الذي تكون في بيت المهدي من قبل الجبهة القومية الموحدة ضم كل من: *(مبارك زروق، حسن الترابي، عابدين إسماعيل، أحمد السيد حمد، الصادق المهدي).. (وفي مرحلة المفاوضات انضم إلينا بغير تفويض من الجبهة القومية الموحدة (وهي التنظيم الذي أصبح يضم الأحزاب وجبهة الهيئات) السادة: بابكر عوض الله، طه بعشر، الأمين محمد الأمين، وأحمد سليمان)..* أي أن بابكر عوض الله لم يكن في أصل الوفد.

عطل بقيام انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ م، ولدهشتنا تساءل الفريق إبراهيم عبود: الدستور المؤقت؟ ما هو هذا الدستور المؤقت؟ وكان الرد محرجاً لجماعته وكان فيهم مستشاره القانوني السيد أحمد متولي العتباني، فهمس شيئاً في أذنه، فقرر رفع الاجتماع على أن يستأنف في وقت لاحق، وقد كان).[1]

بعد عودة الرصاص للشارع اتصل السيد الصادق المهدي فوراً باللواء الطاهر عبد الرحمن سائلاً له عن هذه الردة فضرب معه موعداً ولكن هذه المرة في رئاسة القوات المسلحة وليس القصر الجمهوري.

قررت الجبهة القومية الموحدة أن يذهب في الموعد المضروب وفد التفاوض كله، فتم التفاوض هناك على شكل الحكومة الانتقالية، وإجراءات تسليم السلطة للشعب. وانتهت المفاوضات مساء الجمعة ٣٠ أكتوبر بخطاب رئيس الوزراء الجديد السيد سر الختم الخليفة المذاع للأمة السودانية والذي أعلن فيه الميثاق الوطني، والعهد الانتقالي الجديد.

فإذا الميثاق نورٌ في يدينا..

لقد كان الميثاق أساساً هو النقاط التي تقدم بها الإمام الصديق لرئيس وأعضاء المجلس الأعلى على إثر المفاوضات التي دارت بينه وبينهم في أوائل عام ١٩٦١م. وقد صاغ السيد الصادق مسودة الميثاق وقدمه للجبهة القومية الموحدة التي قبلت به. وفاوضت الجبهة القومية الموحدة الفريق عبود ومن معه بمسودة الميثاق، وفي النهاية نتج عن التفاوض الميثاق الوطني. (نص الميثاق الوطني في ملاحق الكتاب).

والميثاق الوطني هو تلك الوثيقة التي تحوي المباديء الأساسية التي اتفق عليها ووقعها كل من ممثلي الجبهة القومية الموحدة وممثلي القوات المسلحة والتي أعلنت يوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٦٤م، أعلنه رئيس الوزراء الجديد في خطاب وجهه للشعب السوداني مساء ذلك اليوم، وحوى خطابه الكثير من المسائل التي اتفق عليها الطرفان لذلك فإنه يعتبر مكملاً لبنود الميثاق الوطني[2].

(١) الفكاهة ليست عبثاً، الصادق المهدي، ٢٠٠٤م

(٢) انظر حاج موسى ص٢٨٤، و٢٨٦

تضمن الميثاق الوطني قيام وزارة انتقالية تتولى الحكم وفقاً لأحكام دستور سنة ١٩٥٦م وتكون أولى مهامها إجراء انتخابات عامة حرة في موعد أقصاه مارس ١٩٦٥م، ويكون الفريق إبراهيم عبود رئيساً للدولة ويباشر سلطات مجلس السيادة وفق دستور ١٩٥٦م، كما تضمن الميثاق المباديء الأساسية التالية:

أولاً: تصفية الحكم العسكري.

ثانياً: إطلاق الحريات العامة كحرية الصحافة والتعبير والتنظيم والتجمع.

ثالثاً: رفع حالة الطواريء وإلغاء جميع القوانين المقيدة للحريات في المناطق التي لا يخشى فيها من اضطراب الأمن.

رابعاً: تأمين استقلال القضاء.

خامساً: تأمين استقلال الجامعة.

سادساً: إطلاق سراح المعتقلين السياسيين والمسجونين من المدنيين في قضايا سياسية.

سابعاً: أن ترتبط الحكومة الانتقالية بانتهاج سياسة خارجية ضد الاستعمار والأحلاف.

ثامناً: تكوين محكمة استئناف مدنية من عدد من القضاة لا يقل عن خمسة تؤول إليها سلطات رئيس القضاء، القضائية منها والإدارية.

تاسعاً: أن تكون لجنة لوضع قوانين جديدة تتمشى مع تقاليدنا[1].

وبالنظر لتلخيص السيد أمين التوم للميثاق نجد أنه دمج بين نقاط الميثاق المذكورة أعلاه ونقاط أخرى اتفق عليها الطرفان، وردت في خطاب رئيس الوزراء للأمة السودانية الذي أعلن فيه الميثاق، وأهمها:

- تحية للشعب السوداني لالتقاء أبنائه من القوات المسلحة وممثلي الجبهة القومية الموحدة، وتمام الاتفاق بين الجانبين.

(١) حاج موسى، السابق، ص ٢٨٤- ٢٨٥

- استجابة القوات المسلحة لمطلب الشعب بالحرية والديمقراطية.

وقال السيد أمين إنه وبطلب من المجلس العسكري وضعت مادة جديدة في الدستور رقمها ١٠٨ وعنوانها (رفع المسؤولية عن الأفعال السابقة) تنص على أنه لا يجوز الطعن في الأفعال الصادرة منذ ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ إلى تاريخه أو اتخاذ اجراءات قانونية بصددها، ما دامت قد حدثت (أثناء تأدية الواجب أو بغرض حماية القانون أو حفظ الأمن وفقاً لأي تكليف من القوات المسلحة السودانية) مما كفل حماية تامة للعسكريين من أي محاكمة لخرقهم الدستور واغتصابهم السلطة[1].

ولا ننسى أن نذكر أن ميثاق الثورة المذكور كان له حظ كذلك في أناشيدها التي لا زالت خالدة في وجدان الشعب السوداني، ففي نشيد (هبت الخرطوم) الذي خط كلماته الشاعر عبد المجيد حاج الأمين، وتغني به الفنان عبد الكريم الكابلي:

هبت الخرطوم في جنح الدجي
ضمدت بالعزم هاتيك الجراح
وقفت للفجر حتي طلعا
مشرق الجبهة مخضوب الجناح
يحمل الفكرة والوعي معا..
والتقينا.. في طريق الجامعة
مشهداً يا موطني ما أروعه
فإذا الدرب شهيدٌ ومنائر
وجراح تتغنى ومصائر
وأتى من كل فجٍ ثائر.. ألف ثائر
هزه صوتٌ ينادي يا بلادي
فإذا الشعب رجالٌ ونساء

(١) أمين التوم، سابق ص ٢١٨- ٢١٩

وهتاف ملأ الأفق دوياً

كان للركب حداء

كان بعثاً قرشيا

وهتاف ملأ الأفق دويا..

كان جبارا قويا

فإذا الميثاق.. نورٌ في يدينا

فكرة من بعد فكرة

فجرت في الشعب ثورة

وانتصرنا يا بلادي بالدماء..

بجراحات الضحايا.. بالفداء

***

هكذا إذن، وجد الصادق نفسه بعد وفاة الإمام الصديق في فوهة المدفع، فالصديق كان يقود الكيان موحداً خلف راية المعارضة والتصعيد في مواجهة الحكم العسكري، ولكن بعد وفاته انقسم الرأي بين من يحبذ تخفيف المواجهة ومن يرى الاستمرار في خط الصديق. واستجاب الإمام الهادي للخط الأول فكان خطاب الاستقلال عام ١٩٦٢م بداية لتآكل زخم المعارضة للنظام العسكري، ولكن الصادق انطلق يدعم الخط الآخر داخل الحزب المحلول ويتصل بالطلبة والعمال، فقاد الجبهة الوطنية المتحدة تصدياً ومواجهة. وراهن على موكب تشييع الشهيد القرشي الذي كان شرارة الثورة وأم المصلين عليه، وكان هو الذي كتب مسودة ميثاق أكتوبر الذي وقعت عليه كافة القوى السياسية. كما كان يقود الجبهة الوطنية المتحدة من دار الأمة وقاد كذلك الجبهة القومية الموحدة بينها وبين جبهة الهيئات.

هذه الأدوار التي اتخذها الصادق والتي شهد بها القاصي والداني هي التي أهلته للقيادة في الحزب في عمر لم يبلغ الثلاثين.

وهي التي جعلت شاعراً وطنياً باذخاً كحسن طه يخاطبه في قصيدة (صادق السودان) قائلاً:

يا صادق السودان إنك لم تزل ... أملاً ترجيه البلاد دواماً

إن المفاهيم التي تدعو لها ... درع يصد المبدأ الهداما

هذي بلادك صورة مهزوزة ... أضحت يحير شكلها الرساما

ولأنت قائدها ومنقذ شعبها ... إن جن ليل النائبات ظلاما

سر في طريقك إن شعبك مؤمنٌ ... بك قائدا ومعلما قواما

ما زال يأمل في الخلاص على يدي ... بطل كمثلك صادقا مقداما

فما الذي سوف يفعله صادق السودان يا ترى مع هذه الصورة التي حيرت الرسام؟